



انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية في الدول العربية

أ. قراوي احمد الصغير - جامعة المسيلة

المقدمة:

من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي سواء كانت في مجال التجارة أم في مجال الاستثمارات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية؛ حيث يستوعب 34%⁽¹⁾ من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم في الحين يمثل 43% من إجمالي واردات العالم العربي؛ ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقات وأن تنتعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث وقعت كل من تونس و المغرب و الأردن و فلسطين اتفاقيات الشراكة، و من المتوقع أن تصل مصر إلى اتفاق مماثل خلال فترة قصيرة مع الاتحاد الأوروبي، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة تجارة حرة مع دول اليورو.

وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل، وتتأثر المنطقة العربية اليورو. كانت هذه المداخلة لتبحث في بعض هذه الجوانب.

أولاً: اليورو وأوروبا⁽²⁾: يعتبر الإعلان في 1999/01/01 عن قيام عهد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في ربوع أحد عشر دولة - تعبيرا عن اكتمال المسار الاندماجي الأوروبي. هذا المسار تمثل السوق الأوروبية المشتركة مرحلته الأولى و الاتحاد الأوروبي مرحلته الثانية والاتحاد الاقتصادي والنقدي مرحلته الرابعة و الأخيرة. وقد جاء اكتمال هذا المسار نتيجة جهود ضمنية بذلها القادة الأوروبيون ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، فلقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهيمنة أميركية وخطر سوفياتي محتمل فذهب الأوروبيين في اتجاه تحقيق استقلالية اتجاه النفوذ الأمريكي وحماية بلدانهم اتجاه الخطر الروسي.

انطلاقاً من هذا الوضع تم إنشاء المجلس الأوروبي 1949 وهو يلعب دوراً تشاورياً لكن ليس له تأثير يذكر. وفي سنة 1952 تم إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفلاد (s.e.c.a) ثم اتفاقية روما 1957 والتي تعتبر توسيعاً للمجموعة السابقة لتصبح الاقتصادية الأوروبية (c.e.e) ثم سوق مشتركة 1968.

وبعد تكوين هذه السوق تم تكليف رئيس وزراء لكسمبورغ فير نر (WERNER) في نوفمبر 1970 مع مجموعة من الخبراء بوضع خطة من أجل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية وتمت المصادقة على هذه الخطة 1971. إلا أن هذه الخطة فشلت بفعل عوامل داخلية. إلا أن الفكرة تم إحيائها من خلال نظام نقدي أوروبي عام 1979 يهدف إلى وضع آلية لسعر الصرفي يساهم في إقامة منطقة للاستقرار النقدي الأوروبي في أوربا. وقد تسارع هذا المسار ابتداء من 1989 بعد اعتماد مخطط ديلور من أجل وحدة اقتصادية ونقدية أوروبية، عقب المصادقة على هذا المخطط تم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال 1990 وتم تأسيس المعهد النقدي الأوروبي في يناير 1994، ثم تناولت القمة الأوروبية المنعقدة في سنة 1997 بالعاصمة الهولندية أمستردام المسائل التنظيمية المتعلقة بقيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي بداية من 1999/01/10، وبالفعل تم الإعلان أخيراً عن إصدار عملة موحدة في هذا التاريخ، وكان من المتوقع في الأول من يناير /كانون الثاني المقبل 2002 بدء العمل بالأوراق و القطع النقدية لليورو في جميع النشاطات التجارية وفي الأشهر الستة الآتية يتم سحب الأوراق والقطع المعدنية لمختلف الدول ويبقى اليورو هو العملة المتداولة بين إحدى عشرة دولة أوروبية، لكن السؤال المطروح بما شرط نجاح تحويل الـ (يورو) حتى يتسنى له منافسة الدولار الأمريكي.

وقد حددت اتفاقية ما استرخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كمايلي:



المرحلة الأولى: ركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات و الاقتصادية و النقدية ،وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازينها العامة أو الزيادة الكبيرة في الديون الحكومية ،وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993م .

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات و البرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي ،وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل معدل التضخم ،وسعر الفائدة ،وعجز الموازنة وأسعار الصرف ،كما تم هي هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ،وامتدت هذه المرحلة من يناير 1994 حتى يناير 1999.

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو) ،تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية ،وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ESCB) الذي يضم كل البنوك المركزية لدول الأعضاء ،وقد تم الإعلان عن ميلاد اليورو في يناير 1999 ليكون أشهر حدث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي .

1-معايير وأهداف النظام النقدي الأوروبي³

كان هناك اختلاف كبير داخل الاتحاد الأوروبي خاصة بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا حول تحقيق الوحدة النقدية ،فهناك من يرى ضرورة تحقيق درجة معينة من التقارب الاقتصادي في الأداء بين الدول الأعضاء أولاً كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية ،في مقابل ذلك هناك من يرى بأن تحقيق الوحدة الاقتصادية سوف يؤدي إلى التقارب مستويات الأداء و النمو للدول الأعضاء ،ولكن اتفاقية ما سترخت وضعت نهاية لهذا الخلاف ،حيث حددت مجموع من المعايير الاقتصادية كشروط أساسية للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي و العملة النقدية الموحدة بحيث تقوم بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام .

من أهم هذه المعايير :

أ/الاستقرار في أسعار الصرف : يجب ألا يتجاوز معدل التضخم في الدولة حدود 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر من ثلاث دول من دول الاتحاد الأوروبي تتمتع بالاستقرار في الأسعار.

أن يكون تحرك قيمة العملة في الحدود المسموح بها في آلية ضبط أسعار صرف العملات لدول الاتحاد الأوروبي لفترة لا تقل عن سنتين دون اللجوء إلى التخفيض في سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

وفي خلال القمة الأوروبية في ماي والتي تم فيها اختبار دول الوحدة النقدية أكد الاتحاد الأوروبي على أن أية دولة لن تتأهل لعضوية اليورو إلا إذا كانت عملتها عضوا في آلية أسعار صرف العملات الأوروبية التابع لنظام النقد الأوروبي ،وأكد وزير مالية بلجيكا على ذلك وقال أن هذه القاعدة تطبق على أي دولة تريد الالتحاق في المستقبل بالعملة الأوروبية الموحدة بما في ذلك المملكة المتحدة ،وعزز الوزير ذلك بقوله بأن موافقة المملكة المتحدة على إعلان القمة الضرورية ،وبأن السويد غير المؤهلة للانضمام إلى عضوية الوحدة النقدية اليورو ،لأن عملتها ليست عضوا في آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية (ERM) دليلا واضحا على أن المملكة المتحدة تعي جيدا هذه الحقيقة ؛ودعا الوزير البلجيكي المملكة المتحدة إلى عدم إضاعة الوقت والمبادرة بإلحاق عملتها بآلية ضبط الأسعار . والجدير بالإشارة أن الحكومة البريطانية اضطرت في سبتمبر 1992 إلى سحب الجنيه الإسترليني من آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية بعد انخفاض قيمته بمعدل أكبر بكثير من المسموح به ،وفشلت الإجراءات الحكومية في معالجة الموقف، وكان (جور دن براون) وزير المالية البريطاني قد استبعد عودة الجنيه الإسترليني إلى الآلية ،ويرى- براون- بأنه من الممكن استيفاء الهدف من شرط العضوية في الآلية للتأهل لعضوية العملة الموحدة اليورو ،وذلك عن طريق تحقيق مستوى مرضي من الاستقرار في أسعار الصرف دون الحاجة إلى العضوية الرسمية في آلية ضبط أسعار الصرف العملات الأوروبية لكن معاهدة ما سترخت تقضي بأن يكون تذبذب عملة الدولة في الحدود المسموح بها حول القيمة المركزية للمارك الألماني ،والتغيير المسموح به صعودا أو هبوطا في حدود 6% (تعدلت فيما بعد إلى 15%)،حول القيمة المركزية للمارك وترى بريطانيا أن هذا البند من المعاهدة أصبح غير ذي قيمة عندما انهارت آلية ضبط الأسعار عام 1993.

وعدل النطاق تحرك العملات حول القيمة المركزية من 6% إلى 15% ،أما السويد التي استثنيت نفسها من عضوية نفسها من عضوية الآلية المذكورة واعتبر الاستثناء شرطا لقبولها معاهدة ما سترخت ،قد أبدت تفهما



لشرط العضوية في الآلية قبل الانضمام إلى عضوية العملة الموحدة وترى الآن أن الانضمام إلى الآلية هو الطريق الطبيعي الذي تسلكه في سبيل الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة في المستقبل .

ب- العجز في التمويل العام:

يجب أن لا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها بالنسبة لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن كل دول الأعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء اليونان التي مازالت نسبة موازنتها إلا ناتجها المحلي الإجمالي يساوي 4% ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة للمعدل الفائدة طويلة الأجل، حيث مازال هذا المعدل في اليونان حوالي 9.8% .

ج- نسبة الدين العام :

يجب أن لا يتجاوز الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لها، أي بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح أن هذه النسبة قد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها ، ولكن لم تتمكن سوى فرنسا، فنلندا وكسمبورغ في تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، ولكن في بقية الدول الأعضاء زادت هذه النسبة عن الحد المسموح به، وهذه الزيادة كانت طفيفة في بعض البلدان مثل: ألمانيا، البرتغال، النمسا، حيث بلغت 61.3%، 62%، 66.1% على الترتيب؛ في حين كانت هذه النسبة أكثر من الضعف المسموح به في دول أخرى مثل: إيطاليا وبلجيكا، حيث بلغت 161.2%، 166.1%؛ وقد أثارت هذه النسب العالية للديون قلق مؤسسة النقد الأوروبية، وذلك لأن نسبة الديون العالية تتطلب خدمة ديون.

د- معدلات الفائدة طويلة الأجل:

يجب ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدولة الحدود 2% عن المتوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الدول الاتحاد تمتع بالاستقرار في الأسعار .

يتضح مما سبق أن النظام النقدي الأوروبي يعتبر آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والتي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والمالي، ومن ثم تتاح الفرصة لدول الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها الاقتصادية ولتحقيق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي؛ إلى جانب ذلك تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وراء هذه الوحدة النقدية هي:

- * خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.
- * إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية الموحدة على المستوى الأوروبي.
- * إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية و الزراعية المشتركة .
- * تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين العملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .
- * خلق المزيد من الشفافية في الأسعار و التكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو .

2- مكونات اليورو آليات تطبيقه :

تتكون وحدة النقد الأوروبية (اليورو) من سلسلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزأين جزء ثابت وآخر متغير، والجزء الثابت يتم تحديده بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي :

- أهمية الناتج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي .
 - نسبة مساهمة الدول في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء بالاتحاد .
 - نصيب الدولة من التسهيلات الإنمائية قصيرة الأجل من الصندوق التعاون الأوروبي .
- أما الجزء المتغير من الوزن النسبي لكل عملة يتم تغييره على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام اليورو، ويكون هذا التغيير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو 2.5%، ويمكن أن يتم توسيع هذا الهامش إلى +6% في بعض الظروف، كما حدث في بعض الحالات وقد حددت



اتفاقية ماسترخيت أن يتم مراجعة الأوزان النسبية لل عملات المشاركة بنسبة 25% أو في حالة انضمام أعضاء جدد إلى النظام النقدي الأوروبي .

ليست كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء في اليورو ؛حيث حددت اتفاقية ما سترخي شروط انضمام الدول الأعضاء بالاتحاد إلى اليورو ، وتمثلت هذه الشروط في الآتي :

- عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة حدود 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار .

- ألا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها .

- ألا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لها .

- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل حدود 2% عن متوسط سعر الفائدة في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار .

وقد نجحت معظم الدول الأعضاء بالاتحاد في الوفاء بهذه الشروط والانضمام إلى اليورو باستثناء اليونان ، الدانمرك السويد ، بريطانيا، وبذلك أصبحت الدول الأعضاء باليورو 11 دولة هي : أيرلندا فنلندا هولندا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورغ ، النمسا ، فرنسا ، إيطاليا ، أسبانيا ، البرتغال ، وأطلق على هذه الدول دول الموجة الأولى .

وقد أنشئ الاتحاد الأوروبي البنك المركزي الأوروبي ؛ ليكون المسؤول الأول عن السياسة النقدية للاتحاد ، ومن أهم مكونات هذه السياسة الحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى ، وبذلك أطلق على البنك المركزي الأوروبي بنك البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي ؛ حيث يشرف هذا البنك على أداء البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وذلك باعتباره مؤسسة فوق قومية- أي مؤسسة- super national- والسطور التالية تشرح نظام البنك المركزي الأوروبي : كيف نشأ ؟ وكيف يعمل ؟ وكيف يدار ؟ وما هي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها لتحقيق أهدافه ، وخاصة الحفاظ على قيمة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ؟

حددت اتفاقية " ماسترخت " الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي ، الذي يتولى الإشراف على إنجاز عملية الوحدة النقدية الأوروبية في فرانكفورت بألمانيا ، التي كانت تعتبر بمثابة تمهيد لتأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية و إنشاء البنك المركزي الأوروبية الأعضاء في اليورو ، ويشرف على هذه البنوك البنك المركزي الأوروبي الذي أسس فيما بعد ، وقد حددت اتفاقية ماسترخت *مهام هذا النظام في الآتي :

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي ككتل اقتصادي .
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي و تحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات و توظيفها .
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي و النقدي في دول الاتحاد الأوروبي .
- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو .
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي .
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية .

3-عوامل نجاح اليورو ومزاياه:4

يعتقد الخبراء أن اليورو تحقق بفضل ثلاثة عوامل رئيسية :

أ- **التضخم** : كان المحللون و المضاربون يعولون على حدوث ارتفاع في معدلات التضخم بالدول الأعضاء ، بعدما يدخل اليورو حيز التداول الفعلي ، لكن شيئا من هذا لم يحدث بالقدر الذي يعوق تقدم اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى

ب- **أسواق الأسهم** : أدى انهيار أسواق الأسهم الأمريكية في تعزيز مكانة اليورو بين العملات الرئيسية ، إذ صاحب هذا الانهيار تراجع مطرد في قيمة الدولار وتدفق الاستثمارات على الأسواق الأوروبية، حيث وجد اليورو إقبالا كبيرا عليه . علما أن الأسواق الأمريكية تقليديا تعد الوجهة الأساسية للاستثمارات الأجنبية .

ج- **الفائدة المصرفية** : استفاد اليورو من حقيقة أن الفائدة على العملة الأوروبية الموحدة ظلت خلال العامين الماضيين أعلى منها بالنسبة للدولار في الولايات الأمريكية التي اضطرت إلى خفض أسعار الفائدة إلى المستويات متدنية جدا لانتعاش أكبر اقتصاد في العالم .

غير أن ثمة من يشك في أن ارتفاع اليورو أمام الدولار مؤشر قوة ، إذ يعتقد محللون ماليون أن السر في ضعف العملة الأمريكية لا في متانة العملة الأوروبية . فالفترة التي ارتفع فيها اليورو هي الفترة انحدر فيها الاقتصاد



الأمريكي بقوة وعاني خلالها ما يزال من ضعف النمو وارتفاع البطالة وزيادة العجز التجاري، وغيرها من المشكلات التي تقامت أكثر بفعل مخاوف تأثير الحرب المحتملة على العراق .

ويضيف هؤلاء المحللون أن اليورو - مع ذلك - سيواصل الارتفاع خلال الشهور الستة المقبلة من العام الحالي، وسيحافظ على وتيرة قوة حالية التي أوصلته إلى 1.06 دولار ، غير أن هذه القيمة تظل بعيدة إلى حد كبير عن المستوى الذي أنطلق عليه مطلع عام 1999 والبالغ 1.165 دولار .

وفي سياق هذه الشكوك ثمة من يقول إن هذا الصعود هو الوضع الطبيعي لليورو . بالنظر إلى الاعتقاد أنا العملة الأوروبية مقومة بأقل من قيمتها الفعلية عن قصد، وذلك من أجل الحفاظ على القوة التنافسية للمنتجات الأوروبية أمام الدول الأخرى في الأسواق العالمية.

ولعل ما يقوي هذا الاعتقاد تحذير المفوضية الأوروبية من أن صعود اليورو في أسواق الصرف هبط بالقدرات التنافسية لمنطقة اليورو بنحو 1% في الربع الأخير من سنة 2002، حتى قبل أن يقفز إلى أعلى مستوياته أمام العملة الأمريكية إلى 1.06 دولار

وما زاد من أهمية اليورو بعض الخصائص والمزايا في المجالات الاقتصادية المختلفة منها :
اتجاه الكثير من الدول الأوروبية الأعضاء إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة ، مما أوجد ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق المنافسة الاقتصادية الايجابية .

وفر اليورو عملة أوروبية قوية في قوة الدولار ، ومن مؤشرات ذلك انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة في بلدان نادي اليورو.

يشكل اليورو خطوة نحو توحيد سوق العمل بين بلدان أوروبا مما يوجد فرص عمل طويلة المدى يؤثر اليورو بصورة ايجابية علي أسواق المال الأوروبية حيث يؤدي إلى تجاوز الكثير من المخاطر مثل مخاطر تنذبذ أسعار العملات الأوروبية مما يزيد من التنافس بين أسواق المال الأوروبية وزيادة كفاءتها علي إدارة توظيف رؤوس الأموال وهذا يزيد من جذب الاستثمارات والودائع .

يؤدي استخدام اليورو إلى زيادة اتساع سوق السندات في سوق الاتحاد الأوروبي وزيادة السيولة بسبب ما يتيح اليورو من زيادة في إمكانية استثمار الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء

يؤدي اليورو إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء وهذا يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف

تعتبر منطقة اليورو أكبر قوة تجارية في العالم لا تنافسها أية دولة أو مجموعة، من هذا الجانب سيصبح اليورو العملة الدولية الأولى تحت شرط واحد وهو موافقة الدولة خارج الاتحاد علي استخدامه في مبادلاتها ، الموافقة آتية لا ريب فيها بسبب الاستقرار الذي سيتمتع به اليورو مقارنة بالدولار ، ويتأتى الاستقرار من وضع الموازين التجارية لدولة الاتحاد تنسم بالفائض البالغ 61 مليار دولار الأمر الذي يعزز قيمة اليورو ، في حين يعاني الميزان التجاري الأمريكي من عجز مزمن بلغ 476 مليار دولار ، كما يعتمد البنك المركزي الأوروبي علي سياسة صرف مستقرة .

- يشترط البعض الوحدة السياسية لنجاح العملية الدولية، فالدولار صادر عن سلطة مركزية وبالتالي لا تقع خلافات بين الولايات الأمريكية بشأن السياسة النقدية، ولا يتصور انفصال ولاية ما بسبب أزمة نقدية أو تجارية ، وبالمقابل يصدر اليورو عن سلطة نقدية لا تجمعها وحدة سياسية، كما أن الخلافات بين الدول الأوروبية ممكنة الحدوث وقد تؤدي إلي انفصال دولة أو أكثر عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي ،وفي النتيجة النهائية سيعاني النظام النقدي العالمي من عدم الاستقرار إن ارتكز علي اليورو.

4- مزاحمة اليورو للدولار

رغم أن اليورو⁶ خسر منذ ظهوره كعملية حسابية إلى أن أصبح عملة للتداول الاستهلاكي ، حوالي أربعين في المائة من القيمة اتجاه الدولار بالمقارنة مع القيمة التي جرى تثبيتها له عند ولادته ، فإن المصرف المركزي الأوروبي والعديد من الخبراء الماليين يؤكدون أن هذا لا يستدعي القلق، ويعللون ذلك بأن السعر الأولي لليورو كان مرتفعاً وكان من المنتظر أن يهبط خلال الشهور التالية إلى ما يعادل دولاراً واحداً، وأن هبوطه بعد ذلك إلى ما يتأرجح حول 60 سنتاً يعود إلى قوة الاقتصاد الأمريكي وليس إلى ضعف الاقتصاد الأوروبي وهو ما يمكن أن يتبدل في فترة ركود اقتصادي أمريكي وازدهار اقتصاد أوروبي .



وحتى بعد أن أصاب الركود الاقتصادي إجمالي مع نهاية عام 2000 م، بقي التفاؤل مسيطرا على الخبراء الأوروبيين، وهم يؤكدون أن قوة العملة الأوروبية لا تقاس بقيمتها الانية المتقلبة تجاه العملات الأخرى خارج حدود الاتحاد النقدي، لا سيما أن نسبة التعامل التجاري والمالي الداخلي بين دول الاتحاد النقدي تعادل سبعين في المائة تقريبا من تعاملها الخارجي عموما، ويرى الخبراء أن المعايير الأساسية لتأكيد قوة العملة الجديدة هي تدني نسبة التضخم، واستقرار السيولة النقدية، ومؤشرات الازدهار الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. والواقع أن مقارنة الأرقام الأساسية لاقتصاد الدول الأوروبية بالاقتصاد الأمريكي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، لا توصل إلى نتيجة تقول بوجود تناسب طردي ما بين هبوط سعر اليورو في السواق المالية العالمية من جهة، وتدني مستوى الوضع الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى

وباستثناء الين الياباني لأوضاعه الخاصة يبقى من المؤكد أن الصراع الحقيقي - ولا نقول - التنافس - للسيطرة على أسواق المال العالمية سيكون بين الدولار واليورو في المستقبل المنظور، ولن يكون تحديد النتائج على المدى القريب والمتوسط مما يمكن " اصطناعية" بقرار رسمي من جانب الاتحاد النقدي الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعددت العوامل التي تلعب أدوار حاسمة في توجيه مجرى التطورات في الأسواق النقدية والمالية .

ويمكن بالنسبة إلى العلاقة بين اليورو والدولار الإشارة إلى أهمها على سبيل التعداد دون تفصيل :

1- القوة الاقتصادية الداخلية للكتلة الأوروبية والدولة الأمريكية ويؤخذ من المقارنات الدورية أن الفارق التي كانت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتضاءل باطراد خاصة إذا تمكن الاتحاد الأوروبي من تعزيز انتعاش اقتصاد وتوثيق ارتباط دوله ببعضها بعد رفع العديد من الحواجز في وجه وحدتها الاندماجية ومن الأرجح أن تأثير تحسن الوضع الاقتصادي أوربيا سينعكس على العلاقات بين اليورو والدولار وكل عملة أوروبية على حدة من قبل

2- الكتلة النقدية الأوروبية قابلة للنمو السريع نسبيا ولا يقال ذلك عن كتلة الدولار الأمريكي فعلاوة على أن اليورو أصبح العملة الرسمية المتداولة في 12 دولة عضوة في الاتحاد النقدي سرى مفعوله كعملة رسمية أيضا في 06 دول أوروبية أخرى أصغر وهي اندورا وسان مارينو ، ومانكو والفاتيكان وكذلك الجبل الأسود وكسوفافا في البلقان وسيسري مفعوله في العديد من الدول التي تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولاسيما بولندا والمجر وتشيكيا وبريطانيا

3- كثير من الخبراء والمراقبين ينطلقون من وجود طاقة كامنة في عالم المضاربات والأسهم المالية كانت في السنوات الماضية مترددة عن الإقبال على التعامل باليورو لعدم استقراره رسميا بعد . وبالتالي فمن المتوقع أن تشهد الأسواق المالية الأوروبية موجة كبيرة من الإقبال على شراء اليورو بما يدعمه اتجاه الدولار والعملات الأخرى .

4- الإجراءات الأمريكية المتلاحقة والمتزايدة في الأسواق المالية ، مصادرة للحسابات ، وتجميد للودائع ، وملاحقة لبعض أصحابها على الشبهة . مما يعطي موجة من الانتقال التدريجي للتعامل مع اليورو بدلا من الدولار أو إلى جانبه على الأقل . وهذه الخطوة ستزيد من دعم اليورو . وسبق أن تحركت بعض الدول العربية في هذا الاتجاه بالفعل في النصف الثاني من 2000 مثل العراق .

5- وجود أكثر من 120 مصرف عربي في أوربا ستزيد من موجة النزوح عن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيز أكبر على الدول الأوروبية الأمر الذي سيزيد من مستويات التبادل التجاري وحركة الاستثمار .

6- لاشك أن التأثير على موقع اليورو عالميا، بما في ذلك ما يربط بصراعه المؤكد الدولار ، لن يكون كبير من جانب كل الدولة بمفردها، وإنما من خلال " التكتلات الاقتصادية " وبالتالي فان تحقيق الوحدة الجمركية وربما النقدية في مجلس التعاون الخليجي ، أو التقديم بخطوات حقيقية ملموس على صعيد تشكل سوق عربية مشتركة (وهي لا تتشكل على أرض الواقع دون تقارب اقتصادي أكبر) .. كل خطوة في اتجاه التكتل الإقليمي أو الشامل ، يمكن أن تعطي الدول المعنية معا موقع تأثير أكبر وأشد فعالية مما هو عليه الحال الآن ، على لعبة حركة الأموال وروؤوس الأموال العالمية ولعبة التنافس والصراع بين العملات الرئيسية في أنحاء المعمورة .



ثانيا: أثر قيام اليورو على الاقتصاديات العربية

من المعروف⁷ أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أم في مجال الاستثمارات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث يستوعب 34% من إجمالي واردات العالم العربي، ومن المتوقع أن تزايد هذه العلاقات وتتنعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث وقعت كل من تونس والمغرب والجزائر والأردن وفلسطين اتفاقيات مشاركة، ومن المتوقع أن تصل مصر إلى اتفاق مماثل خلال فترة قصيرة مع الاتحاد الأوروبي، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة حرة مع دول اليورو.

وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات في قيمة اليورو في الوقت الراهن وفي المستقبل، وسوف تتأثر باليورو من عدة جوانب أهمها: التجارة الخارجية، المصارف وحركة رأس المال، أسعار الصرف.

1- أثر اليورو على التجارة العربية:

لقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها باليورو بدلا من العملات الأوروبية الوطنية، ومن المتوقع أيضا أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باليورو، وذلك من أجل زيادة شفافية الأسعار، وكذلك لمقابلة حاجاتها من اليورو مثلما فعلت السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات في مصر وخاصة الشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبية.

ومن المتوقع⁸ أيضا أن تزيد حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياسا بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج الأخيرة في ظل استخدام اليورو وإلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية، وربما يدفع ذلك بعض المنتجين العرب إلى اتباع سياسة "النفاذ إلى السوق الأوروبية من داخلها"، عن طريق زيادة استثماراتهم في الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية، وإن كان ذلك يرتبط في الوقت نفسه بالقوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي.

ومن الملاحظ انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي ويشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالواردات من أمريكا وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية وخاصة في جانب الواردات العربية. وإن هناك⁹ سيطرة للدولار على أسواق المواد الخام أكثر من أسواق السلع الصناعية، ومن المتوقع أيضا أن حجم التجارة الخارجية مع دول الاتحاد سوف يزيد بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبية قياسا بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي لكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في ظل استخدام عملة اليورو.

ومن جانب آخر يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول العربية وهذا من جانب آخر من حيث الصادرات العربية الإجمالية أو من حيث أنه أحد الموردين الرئيسيين أن الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

من خلال هذا فإن توحيد العملات الأوروبية في عملة واحدة (اليورو) سيؤدي إلى:

أ- إلغاء مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية: إن ظهور اليورو يؤدي إلى إنهاء مشكلات المصدرين العرب إلى الأسواق الأوروبية ولا سيما انتهاء مشكلة تذبذب أسعار الصرف العملات الأوروبية المختلفة فالصادرات السلعية للبلدان العربية تتم تسويتها حسابيا بالدولار الأمريكي وكان يترتب على ذلك أعباء مالية إضافية على الجهات المصدرة في الدول الغربية نظرا لتذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، ومع ظهور اليورو سيوفر للمصدرين قدر من الأمان ضد مخاطر تذبذب أسعار الصرف للعملات وبالتالي خفض تكاليف ومخاطر المعاملات التجارية والمالية مع البلدان الأوروبية، مما سيكون له أثر إيجابي في رفع القدرة التنافسية لصادرات البلدان العربية إلى منطقة اليورو.

ب- تخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية: نجد أن ثبات سعر اليورو سيمكن المستورد الأوروبي من خلاله تدبير احتياطياته من السلع والمنتجات بأقل تكلفة ممكنة ودون الخوف من تقلبات سعر الصرف.



ج- تسعير الصادرات باليورو : من المتوقع أن تلجأ الدول العربية إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باليورو وذلك من أجل شفافية الأسعار

د- زيادة حجم التجارة العربية : من الملاحظ أن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار سيؤدي انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي وتشجيع الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات مقارنة بالواردات من أمريكا وهو ما يؤدي إلى تحسين التجارة العربية الأوروبية وخاصة الواردات العربية .

2 أثر اليورو على المصارف العربية وحركة رأس المال

أ- المصارف العربية في المنطقة العربية: سوف تلجأ معظم المصارف المركزية في البلدان العربية إلى الاحتفاظ في خزائنها باحتياطات كافية من اليورو وذلك لأنها هي التي تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين البلدان العربية بعضها البعض وبينها وبين المصارف الأوروبية مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات اليورو- عربية، في ظل استخدامه زادت احتمالات تأثر المصارف العربية من خلال الآتي :

- إعادة هيكلة حسابات المصارف العربية.

- لجوء معظم المصارف المركزية بالاحتفاظ باحتياطات كافية من اليورو.

- فرض تحديد مناطق عمل المصارف العربية.

- قيام المصرف العربي بتحديد نسب العملات المحتفظ بها .

ب- المصارف العربية في الاتحاد الأوروبي: يوجد في الاتحاد الأوروبي ما يقارب 191 مصرفا عربيا ومؤسسة تضم مصارف تجارية واستثمارية وشركات استثمارية وشركات قابضة، وتتركز هذه المصارف بصفة رئيسية في بريطانيا 80 مؤسسة مصرفية مالية تليها فرنسا 33، ثم لوكسمبورغ 27، هولندا 26 وبلجيكا 6 و5 في كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وهذا التوزيع موضح في الجدول التالي.

الجدول- 01 -المؤسسات المالية العربية العاملة في دول المجموعة الأوروبية من حيث طبيعة التمثيل الخارجي والموقع

الدولة	فرع/ مكتب تمثيل	تابعة/ مستقلة *	أخرى **	إجمالي
بلجيكا	1	2	3	6
الدنمارك	-	1	-	1
أيرلندا	-	-	-	-
فرنسا	8	4	21	33
ألمانيا	4	1	-	5
اليونان	1	-	1	2
إيطاليا	1	-	2	5
لوكسمبورغ	-	1	26	27
هولندا	2	8	12	26
البرتغال	1	-	-	1
البانيا	-	2	3	5
بريطانيا	38	18	24	80

المصدر: الدليل المالي للشرق الأوسط، نشرة شهرية، أوت، 1994.

* تتضمن مصارف الاستثمار والمصارف التجارية والمجموعات الكبرى للاستثمار.

** تتضمن جميع الشركات القابضة العاملة بوجه خاص في لوكسمبورغ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية المستقلة والمشاركة ، والتي يمتلك الجانب العربي الجزء الأكبر في حصة رأس المال فيها.

وقد أدى هذا التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التشابك الاقتصادي بين الطرفين، وجعل القطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في الاتحاد الأوروبي، فبعد ظهور اليورو نجد التأثير يظهر من عدة جوانب أبرزها :

- زيادة حدة المنافسة، وانخفاض أرباح الكثير من المصارف بسبب ارتفاع تكاليف المصاريف العاملة في بلدان الاتحاد الأوروبي .



- انتهاج البنوك العربية سياسات جديدة، تركز من خلالها على العمليات التي تستطيع المنافسة فيها ، وأن تصنع لنفسها إستراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة من الوحدة النقدية الأوروبية.

ج- تغيير استراتيجية المصارف العربية الصغيرة: بوضع خطط تحدد فيها مواطن قوتها وتركز عليها ، ومواطن ضعفها.

وتؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية.⁽¹⁰⁾ ومقارنة بالفترة السابقة على عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع الدول منطقة اليورو بموجب معايير النقارب ، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يفضي إلى توفير أموال للدول المدينة فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها . لأكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية) . لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لان القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

وفي ضل استخدام⁽¹¹⁾ اليورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية ، فالليورو سيحدث تغييرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أم خارج الاتحاد الأوروبي حيث إن هناك توقعا بتقليص شبكة البنوك المراسلة و حدوث انخفاض كبير في إيراداتها ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها ، وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل التكاليف التكنولوجية الجديدة اللازمة للتعامل مع المستندات التي تتجم عن استخدام اليورو.

على صعيد آخر بدأت معظم البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ باحتياطيات من اليورو ، ولأنها تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين البلدان العربية بعضها وبعض ، وبين البلاد العربية وبين مراسليها الأوروبيين ، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية وقد بدأت بعض البنوك العربية تستخدم اليورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها بسبب تغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الحالية لتسوية معظم المعاملات العربية.

من جانب آخر سوف يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي متمثلة في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تنعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية ، والعائد على الاستثمارات ، وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية ، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس .

في الوقت نفسه من المتوقع أن يكون هناك تراجعاً في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي ، وذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها اليورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي ، أيضا هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية؛ وذلك لان حرص الدول الأوروبية على استقرار اليورو سوف يحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل أو معوقات ، وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار اليورو ، والمتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية سواء في صورة قروض أم منح أم معونات.

3- أثر اليورو على العملة العربية: إن دول الاتحاد الأوروبي تواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة، لذلك من المتوقع أن تلقى هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية والمالية التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبعها الحكومات الوطنية، وكان ذلك واضحا في سنة 1999م عندما نشأ خلاف في داخل الاتحاد بشأن تخفيض سعر الفائدة والذي طالب به العديد من وزراء المالية لتشجيع الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل، في حين عارض مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، لكن في النهاية تم تخفيض المعدل بـ 0.5% في البداية⁽¹²⁾. كما نعلم أن توحيد سوق العمالة سوف يطرح مشكلات المساواة في الأجور والمكتسبات الاجتماعية للعمال، لذا فان المنظمات العمالية والمنظمات غير الحكومية سوف تنشط للمطالبة بتحقيق مكتسبات عمالها ، وهذا سوف يؤثر على مرتبة العمالة العربية من بلدان المغرب العربي، وخاصة الجزائر ، تونس والمغرب هذا عن طريق القوانين التي سوف تحد من ممارسة حقوقهم، من هذا الجانب يجب على الحكومات أن تتفاوض على مستقبل العمالة من خلال مفاوضات أو اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية.



ومن ناحية أخرى إن وجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء، وذلك في ضل الشفافية في الأجور التي سيخلقها اليورو، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو ، وهو ما يؤدي إلى إعادة هيكلة العمالة الأوروبية وذلك بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية ، وخاصة في ظل وجود جماعات تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث ستتقلص هذه الحركة ، إلى جانب ذلك سوف تعاني العمالة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي عليه الخناق وخاصة العمالة غير القانونية ، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضررا من هذه الإجراءات ، دول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب ، لان العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي.

4- أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية : لان العملة هي مرآة الاقتصاد، وازدهارها يعكس ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، وانخفاضها يكشف متاعب كثيرة ، فقد بدأت العملات العربية تعاني من تداعيات التقلبات الاقتصادية العديدة التي خلفها العام الماضي على الصعيدين العالمي والإقليمي وامتدت آثارها إلى عمق الاقتصاديات العربية

أ- مزايا تثبيت العملات العربية باليورو : إن المزايا المحتملة لربط العملات العربية باليورو يمكن تلخيصها فيما يلي :

- استبعاد كل أنواع المضاربات الناتجة عن التخفيضات التنافسية لعملات بعض الدول الأوروبية مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة.
- انفتاح القطاع المالي العربي على سوق المالية الأوروبية الموحدة ، وهذا الانفتاح من شأنه أن يرفع من مستوى هذا القطاع تحديثا وإصلاحا وزيادة في السيولة ، فالأسواق المالية العربية مازالت في معظمها أسواق بدائية.
- تأمين العملات العربية من مخاطر التهريب والمضاربة والهجرة ، خاصة في حالة تحويلها إلى عملات قابلة للصرف الكلي.
- دفع السلطات النقدية العربية على الضغط على الأسعار وعلى العجز المالي الحكومي وعلى المديونية مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاديات العربية.
- إذا حاولنا تنزيل تحليلنا على بعض الأقطار العربية نجد أن مصر تعتبر إن التعامل باليورو يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصرية وسهولة انتقالها داخل دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وإن استقرار اليورو يؤدي إلى تسهيل انسياب السلع المصرية إلى السوق الأوروبية فكل زيادة بمقدار 1% في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة 1% وزيادة الناتج المحلي المصري بمقدار 0.1% .

ب- مخاطر تثبيت العملات العربية باليورو: إن الآثار السلبية المرتبطة بتثبيت العملات العربية باليورو تتمثل في:

- فقدان البنوك المركزية العربية لإقرارها النقدي.
- خطر غياب التزام البنك المركزي الأوروبي بدعم احتياطات البنوك المركزية العربية.

5- أثر اليورو على تجارة النفط¹³ يتحمل المستهلكون الأوروبيون ارتفاع أسعار المنتجات النفطية علما بأن أسعار الخام تنسم بالاستقرار وأحيانا بالهبوط ، ومن الناحية المبدئية يمكن تصور ثلاثة حلول لمعالجة هذه المشكلة:

الحل الأول: هو رفع قيمة اليورو مقابل الدولار لان ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار، ويتطلب هذا الحل تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية ويعيق تطوير الصادرات الأوروبية، وتغيير قيمة اليورو ليس من صلاحيات الحكومة بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي.

الحل الثاني: هو تقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية، وهذا من اختصاص الحكومات لا البنك المركزي الأوروبي، لكنه يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة.



الحالة الأولى تؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار وتأثر الحالة الثانية في الاعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتتضرر فئات عريضة من المجتمع وينعكس الوضع على المركز الانتخابي للحكومات.

الحل الثالث: هو مطالبة البلدان المصدرة للنفط ببنّي اليورو عملة لتقويم الخام بدلا من الدولار، عندئذ تتجنب الدول الأوربية خسائر ومخاطر الحلين السابقين، وبهذه الوسيلة تستعيد أوروبا من جمع جوانب عملاتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية فارتقاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم أسعار الخام باليورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوربية ويضران بالموازن التجارية للبلدان المصدرة للنفط، وتحقيق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة إن لا يقود إلى الأضرار بالآخرين.

يتعين إذا على الأوربيين بذل الجهود لتقليص تلك الضرائب والدفاع عن عملاتهم عند هبوطها، عندئذ يمكن للدول النفطية إعادة النظر في عملة التقويم، والحكومة تستوجب في المستقبل تثبيت أسعار النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار واليورو والين، وهكذا تتخلص الدول المصدرة والمستوردة للخام من مخاطر تقلب أسعار صرف عملة واحدة.

بذل الأوربيون جهودا كبيرة للتوصل إلى عملة موحدة تستخدم داخل منطقتهم لما لذلك من مكاسب قصوى لهم، لأنهم لا يهتمون كثيرا بمدى استخدامها خارج منطقتهم لأن ذلك لا يجلب لهم سوى مكاسب ضئيلة، وبالتالي فالغاية المباشرة من اليورو اعتماد دول المنطقة على عملة خالية من مخاطر الصرف الرغم من أن العملة الجديدة ستقود حتما إلى مزاحمة الدولار على الساحة الدولية.

6- تأثير صعود وهبوط اليورو عربيا: على الصعيد العملي فقد اليورو خلال ثلاث سنوات فقط 21% من قيمته أمام الدولار، فقد كان يعادل 1.12% دولار في بداية عام 1999م وأصبح يعادل 0.88 دولار في بداية عام 2002 " ولاكن لابد من أبداء ملاحظتين:

الأولى: لم ينجم تدهور قيمة اليورو في الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوربية بقدر ما كان نتيجة لاتجاه أمريكي يرفع القيمة التعاقدية للدولار. واستفادت الشركات الأوربية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لذلك لم يتدخل البنك المركزي الأوربي عن طريق أسعار الفائدة والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة اليورو مقابل الدولار.

الثانية: لم تتحمل الدول العربية في نهاية المطاف خسائر ناجمة عن هبوط اليورو تتناسب وحجم مبادلاتها التجارية مع أوروبا لسبب واحد وهو أن الشطر الأول من الافتراض الأول المذكور أعلاه لم يتحقق كليا أي البيع بعملة البلد المستورد، الآن 68% من الصادرات العربية الكلية نفطية، ومن المعلوم إن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا باليورو حتى عند تصديره إلى أوروبا.

الهوامش:

- 1- صباح نعوش، أثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي، موقع الجزيرة net، ص 1.
- 2- نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة بنك الكويت الصناعي، 1998، ص 2-12.
- 3- شبكة نائل، اليورو: الواقع والتحديات، 2000، ص 7.
- 4- يوسف الشر وف، صعود اليورو قوة فيه أم ضعف في الدولار، موقع إسلام وان لاين نت، ص 1.
- 5- نبيل حشاد: مرجع سبق ذكره، ص 18.
- انظر: سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999، ص 98-105.
- انظر: موقع إسلام أون لاين نت، العرب اليورو: منافع اقتصادية وأثر متوقعة، 2000، ص 2.
- 6- سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 183-192.
- انظر: يوسف الشر وف، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 8- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 9- شبكة نائل، اليورو: الواقع والتحديات، ص 2.
- 10- موقع إسلام أون لاين نت، العرب و اليورو: منافع اقتصادية متوقعة، 2000، ص 5.
- 11- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 12- شبكة نائل، اليورو: الواقع والتحديات ص 4.
- 13- نفس المرجع السابق، ص 3.